

تعالى فيما مقال عداه ومن كمن باياته وافترى عليها
الكذب فكان يخفضها صوتها عظاما للرب واجود
له واشفاقا من التشبيه عن كفى **الباب الثالث**
في حكم سبته وشأنيه ومنقصه ومؤذيه وعقوبته
وذكر استنابيه وورائته قد قدمنا ما هو سب واذك
في حقه عليه الصلوة والسلاة وذكرنا اجماع العلماء
على قتل فاعل ذلك وقابله وتخيير الامام في قتله وصلبه
على ما ذكرناه وقتنا الحج عليه **وبعد فاعلم ان مشهور**
مذهب مالك واصحابه وقول السلف وجمهور العلماء
فانه حد لا كفرا وان اظهر التوبة منه ولهذا لا تقبل
عندهم توبته ولا تنفعه استغفاله كما قدمناه قبل
ولا نسته وحكمه حكم الزنديق ومثل الكفر في هذا
القول وسواء كانت توبته على هذا بعد كفرة عليه
وكشهادة على قوله او جاء نائبا من قبل نفسه لا ت
حد وجب لا تسقطه التوبة كسائر الحدود والشيخ
ابو الحسن القاسم اذا اقر بالسب وتاب منه واظهر
التوبة قتل بالسب لانه هو حد وقال ابو محمد بن ابي زيد
مثله واما ما بينه وبين الله تعالى فتوبته شفعه وذكر
ابن مخنون من شتم النبي صلى الله عليه وآله من كوفهين

ثم تاب عن ذلك لم تنزل توبته عنه القبل وكذلك قد
اختلف في الزنديق اذا جاء نائبا حتى القاص ابو الحسن
بن كقصار في ذلك قولين قال من شيوخنا من قال
اقاله باقرا لانه كان يقدر على ستر نفسه فلما
اعترف خفنا انه خشي الظهور عليه فبادر لذلك ومنهم
من قال اقبل توبته لانه استدبر على توبته وصحبت
بجيبه نائبا فكاننا وفقنا على باطنه بخلاف من استر
البيته قال القاص ابو كفضل وهذا قول اصبح ومثله
سأب النبي صلى الله عليه وآله كتم اقوى يتصور فيها الحد
وعلى اوصال مقدمة لانه حتى متعلق للنبي صلى الله
عليه وآله ولا تتم بسببه لا تسقطه التوبة كسائر
حقوق الوديين والزنديق اذا تاب بعد القدر
عليه فعند مالك واليث واسحق واحمد لا تقبل توبته
وعند الشافعي تقبل واختلف فيه عن ابي حنيفة وابو
يوسف وحكى ابن المنذر عن علي بن ابي طالب رضي الله
عنه بسبب ان قال محمد بن سخون ولم يزل القتل عن
العلم بالتوبة من سبته صلى الله عليه وآله لانه لم
لم ينقل من دين الرعية وانما فعل شيئا حرم عند
القتل لا عفو واحد فيه كالزنديق لانه لم ينقل